توسعة صلاحيات حكومة تصريف الأمور اليومية وتمديد الولاية

ورقة دستورية سياسية استراتيجية

ــ تقييم المخاطر والمحاذير ومسارات الاحتواء في ضوء المتغيرات الداخلية ــ والإقليمية والدولية

(مركز النخب الواعية)

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة مقترحا سياسيا متداولا في بغداد يقوم على تمديد ولاية حكومة تصريف الأمور اليومية ومنحها صلاحيات أوسع أو محددة بهدف كسر الانسداد في مسار تشكيل الحكومة الجديدة. تستند الورقة إلى الدستور العراقي وتفسيرات المحكمة الاتحادية العليا ونصوص الإدارة المالية الاتحادية، مع تضمين قراءة للمخاطر على الشرعية الدستورية والرقابة المؤسسية والاستقرار المالي والأمني والثقة العامة.[١]

المعطيات الإعلامية بشأن وجود المقترح وتفاصيله تظهر تباينا بين روايات تحدثت عن تسليم ورقة تتضمن تمديدا لمدة عام بصلاحيات محددة، وروايات تحدثت عن عدم طرحه في نقاشات رسمية داخل الإطار.[٢٣]

خلاصة استنتاجات محورية

أ. توسعة صلاحيات حكومة تصريف الأمور اليومية ترفع مخاطر الطعن القضائي وتضخم عدم اليقين في العقود والقرارات العامة عند تجاوز نطاق تسيير المرافق والخدمات.

ب. بيئة ما بعد الانتخابات تقترن عادة بفجوة رقابية، ومع توسعة الصلاحيات تتصاعد مخاطر الفساد وسوء استخدام الموارد وتغليب الاعتبارات السياسية القصيرة.

ج. قيود الصرف عند تأخر إقرار الموازنة، ومنها آلية واحد على اثني عشر، تحد من قدرة الحكومة المؤقتة على إطلاق التزامات استثمارية طويلة دون سند تشريعي.

د. الملفات الأمنية والاتفاقات الدولية والقرارات الكبرى في التعيينات والقروض والعقود من المجالات الأعلى حساسية ضمن تعريف المحكمة الاتحادية لحدود تصريف الأمور اليومية.

ه. تحويل الإجراء الاستثنائي إلى عرف متكرر يضعف المسار الدستوري لتشكيل الحكومات ويزيد احتمالات الانسداد في الدورات اللاحقة.

و. مصادر تأسيسية[٤٥٦]

1 سياق المقترح وحدود الحاجة العامة

ينشأ المقترح عادة عند تزايد كلفة التأخير في تشكيل حكومة جديدة، واشتداد ضغوط الخدمات والمالية العامة، وتنامي حساسية البيئة الأمنية، مع استمرار التنافس على المناصب السيادية وآليات تعريف الكتلة الأكبر. توسعة صلاحيات حكومة تصريف الأمور اليومية تتخذ في هذا السياق وظيفة إدارة مخاطر قصيرة، مع بقاء مخاطر متوسطة وطويلة ترتبط بالشرعية والرقابة والاستدامة المالية.

2 الإطار الدستوري والقضائي لعمل حكومة تصريف الأمور اليومية

يربط الدستور عمل مجلس الوزراء بمسؤولية تنفيذية كاملة تحت رقابة مجلس النواب، ويؤطر حالات التحول إلى تصريف الأمور اليومية بوصفها وضعا انتقاليا يركز على انتظام المرافق العامة. يظهر هذا المعنى بوضوح في مواد الرقابة البرلمانية والمالية العامة وحالات حل مجلس النواب والطوارئ.[٥]

قرار المحكمة الاتحادية الذي تناول مرحلة ما بعد الانتخابات رسم حدودا تفصيلية لنطاق تصريف الأمور اليومية، وربطها بما يتصل باستمرار الخدمات والأمن وتسيير المؤسسات، مع استبعاد حزمة من القرارات ذات الأثر الكبير على مستقبل الدولة والاقتصاد.[٤]

1 2 خريطة قرارات الدولة بين نطاق التصريف والنطاق الكامل

مجال القرار	نطاق تصريف الأمور اليومية	نطاق حكومة كاملة الصلاحيات
استمرار الخدمات الأساسية والإدارة التشغيلية	ضمن الاختصاص مع معيار الضرورة	ضمن الاختصاص مع تخطيط متوسط المدى
الإنفاق الجاري وفق قواعد الصرف المؤقت	مقيد بآلية الصرف المؤقت	مرتبط بقانون الموازنة والبرامج
العقود الكبرى والمشاريع الاستراتيجية	محور طعن مرتفع وفق تفسير المحكمة	ضمن الاختصاص بعد الإقرار التشريعي
القروض والاقتراض السيادي	محور طعن مرتفع وفق تفسير المحكمة	ضمن الاختصاص مع رقابة وتشريع
التعيينات العليا والإعفاءات	محور طعن مرتفع وفق تفسير المحكمة	ضمن الاختصاص وفق الضوابط
المعاهدات والاتفاقيات الدولية	محور طعن مرتفع وفق تفسير المحكمة	ضمن الاختصاص مع مسار تصديق

إعادة هيكلة الوزارات والدوائر	محور طعن مرتفع وفق تفسير المحكمة	ضمن الاختصاص وفق برنامج حكومي

مرجع القيود الرئيس ضمن هذا الجدول يستند إلى قرار المحكمة الاتحادية كما نقلته روداو وإلى نصوص الدستور والإدارة المالية الاتحادية.[٤٥٦]

3 خريطة المخاطر والمحاذير متعددة المستويات

تعتمد هذه الورقة منهجية تقييم مخاطر تقوم على محورين. احتمال الحدوث وأثر الحدوث. جرى اعتماد مقياس من خمس درجات لكل محور، مع تقديم مؤشرات إنذار مبكر لكل خطر وحزمة إجراءات احتواء قابلة للتطبيق ضمن الواقع الدستوري.

3 8 مصفوفة المخاطر

المجال	الخطر	وصف مختصر	احتمال	أثر	مؤشر إنذار مبكر
1 3 مخاطر الشرعية الدستورية ومسار التقاضي	اتساع مساحة الطعن القضائي	تجاوز نطاق تصريف الأمور اليومية كما حددته المحكمة يرفع احتمالات دعاوى الإلغاء، ويولد عدم يقين في استمرارية القرارات والعقود.	٤ [redacted]	٤ [redacted]	اتساع الاحتجاجات وتراجع رضا المواطنين عن الخدمات
1 3 مخاطر الشرعية الدستورية ومسار التقاضي	تضخم عدم اليقين في التزامات الدولة	تعاقدات طويلة أو قروض أو تعيينات كبرى خلال الفترة الانتقالية قد تتعرض لمراجعة لاحقة، ما يضعف الثقة ويزيد كلفة التعامل.	٤ [redacted]	٤ [redacted]	اتساع الاحتجاجات وتراجع رضا المواطنين عن الخدمات

13 مخاطر الشرعية الدستورية ومسار التقاضي	ازدواج التفويض	توسعة الصلاحيات تخلق عملياً تفويضا واسعا دون برنامج حكومي مصوت عليه، ما يزيد حساسية الانقسام السياسي.	٣	[redacted]	٣	اتساع الاحتجاجات وتراجع رضا المواطنين عن الخدمات
23 مخاطر الرقابة والمساءلة والحوكمة	فجوة رقابية بعد الانتخابات	تقييد عمل الحكومة إلى التصريف مع الجدل حول أدوات الرقابة البرلمانية يخلق فراغا مؤسسيا تزداد معه مخاطر سوء استخدام القرار.	٤	[redacted]	٤	اتساع الاحتجاجات وتراجع رضا المواطنين عن الخدمات
23 مخاطر الرقابة والمساءلة والحوكمة	مخاطر فساد ومحاباة	اتساع الصلاحيات خلال فترة انتقالية في بيئة فساد مرتفع يعزز مخاطر التعاقد غير التنافسي وتضخم الكلف وتدوير المنافع.	٤	[redacted]	٤	اتساع الاحتجاجات وتراجع رضا المواطنين عن الخدمات
23 مخاطر الرقابة والمساءلة والحوكمة	تآكل الشفافية	القرارات المستعجلة تترافق عادة مع ضعف الإفصاح والنشر، ومع الزمن تتكون	٤	[redacted]	٤	اتساع الاحتجاجات وتراجع رضا المواطنين عن الخدمات

		ممارسات تضعف الثقة العامة.				
3 3 مخاطر المالية العامة والاستقرار الاقتصادي	قيود الصرف المؤقت	آلية واحد على اثني عشر عند غياب الموازنة تحد من القدرة على إطلاق برامج إنفاق توسعية، وتزيد مخاطر المخالفات عند محاولة تجاوز القيود.	٥	[redacted]	٥	اتساع متأخرات السداد وتراجع قدرة تمويل الإنفاق الجاري
3 3 مخاطر المالية العامة والاستقرار الاقتصادي	تفاقم الهشاشة مع تقلب أسعار النفط	تحذيرات صندوق النقد الدولي تشير إلى تصاعد مخاطر الاستدامة المالية مع توسع الإنفاق وقيود التمويل وتراجع الأسعار.	٤	[redacted]	٤	اتساع متأخرات السداد وتراجع قدرة تمويل الإنفاق الجاري
3 3 مخاطر المالية العامة والاستقرار الاقتصادي	إشارة سلبية للمستثمرين	إطالة الفترة الانتقالية بصلاحيات موسعة تعمق عدم اليقين التنظيمي، ما يرفع كلفة التمويل ويؤخر الاستثمار.	٣	[redacted]	٣	اتساع متأخرات السداد وتراجع قدرة تمويل الإنفاق الجاري

4 3 مخاطر الأمن والسيادة وإدارة السلاح	قرارات أمنية عالية الحساسية دون غطاء سياسي جامع	الملفات الأمنية ذات أثر مباشر على التوازنات الداخلية، ومع توسعة الصلاحيات قد تتزايد احتمالات التصعيد أو الاستقطاب.	٣	٣	تصاعد مؤشرات العنف السياسي أو الاستهداف أو التصعيد الإعلامي
4 3 مخاطر الأمن والسيادة وإدارة السلاح	تسييس التعيينات والقيادات	القرارات المرتبطة بالمناصب العليا تزيد حساسية الانقسام وتفتح مسارات طعن سياسي وقضائي.	٤	٥	ارتفاع الدعاوى الدستورية وبيانات سياسية عن إلغاء قرارات
5 3 مخاطر السياسة الخارجية والالتزامات الدولية	اتفاقات دولية ضمن فترة انتقالية	القيود القضائية المتعلقة بالمعاهدات والاتفاقات قد تعرقل أي مسار توقيع أو تصديق، وتضعف مصداقية التزامات الدولة.	٣	٤	ارتفاع الدعاوى الدستورية وبيانات سياسية عن إلغاء قرارات
5 3 مخاطر السياسة الخارجية والالتزامات الدولية	تعاظم الضغوط الإقليمية والدولية	الفراغ الحكومي يرفع شهية التدخل الخارجي عبر الضغط السياسي أو الاقتصادي، ويزيد كلفة	٣	٣	تزايد التحفظات الدبلوماسية وتعثر التفاوض حول ملفات حساسة

		التوازن الدبلوماسي.			
6 3 مخاطر اجتماعية وخدمية	تأخر الإصلاحات البنيوية	الحكومة المؤقتة تركز على التشغيل اليومي، ما يؤخر إصلاحات الكهرباء والمياه والحوكمة الاقتصادية.	٤	٤	اتساع الاحتجاجات وتراجع رضا المواطنين عن الخدمات
6 3 مخاطر اجتماعية وخدمية	احتقان اجتماعي عند تكرار الحلول المؤقتة	تمديد الفترة الانتقالية يرفع احتمالات فقدان الثقة ويزيد هشاشة الاستقرار الاجتماعي.	٣	٣	اتساع الاحتجاجات وتراجع رضا المواطنين عن الخدمات
7 3 مخاطر سابقة دستورية وعرف سياسي	تحويل الاستثناء إلى قاعدة	نجاح التمديد مرة واحدة يغري بتكراره في أزمات لاحقة، ما يضعف معنى المهل الدستورية ويعمق منطق الانسداد.	٤	٤	اتساع الاحتجاجات وتراجع رضا المواطنين عن الخدمات

تعتمد تقديرات الاحتمال والأثر على القيود القضائية المعلنة، وعلى القواعد المالية للصرف المؤقت، وعلى مؤشرات هشاشة الحوكمة والمالية العامة في تقارير دولية.[٤٦٨٩]

4 السيناريوهات الاستشرافية ومسارات الانتقال

تقدم الورقة أربعة سيناريوهات عملية ضمن أفق زمني قصير ومتوسط، مع إبراز عوامل التحفيز ومؤشرات الانتقال وتقدير عام للأثر.

4 1 جدول السيناريوهات

السيناريو	الوصف	النتائج المتوقعة	مؤشرات الانتقال	تقدير الأثر العام
سيناريو أول تمديد محدود ومؤقت	إقرار تمديد زمني قصير مع صلاحيات تشغيلية مضبوطة وفق تعريف تصريف الأمور اليومية، مع قائمة صلاحيات مكتوبة وإفصاح علني دوري.	تقليل مخاطر الطعن مقارنة بخيارات أوسع، مع بقاء كلفة الانسداد السياسي واستمرار ضغط الخدمات.	اتفاق سياسي مكتوب نشر قائمة صلاحيات انتظام جلسات البرلمان لتشكيل الحكومة	٣
سيناريو ثان تمديد موسع بصلاحيات شبه كاملة	اعتماد تمديد أطول مع توسعة قرارات العقود والتعيينات والالتزامات المالية، مع محاولة تبرير ذلك بالحاجة العامة.	تصاعد مخاطر الطعن القضائي وعدم اليقين، وتوسع فجوة الرقابة، وارتفاع حساسية البيئة الأمنية والسياسية.	توسع قرارات العقود تصاعد الاعتراضات ارتفاع الدعاوى القضائية	٥
سيناريو ثالث مسار طوارئ دستوري	تفعيل مسار الطوارئ وفق الشروط الدستورية وبإجراءات زمنية محددة، مع تحديد نطاق الصلاحيات وقيود الحقوق والرقابة.	سند قانوني أوضح من التمديد العرفي، مع مخاطر اجتماعية وسياسية عالية عند ضعف التوافق وإدارة الحقوق.	تصاعد تهديدات أمنية توافق برلماني واسع تحديد مدة وآليات رقابة	٤
سيناريو رابع تسريع تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات	إتمام انتخاب رئيس الجمهورية وتكليف رئيس الوزراء وتشكيل حكومة تنال الثقة ضمن مدد مضبوطة مع برنامج حكومي وموازنة.	خفض مخاطر الشرعية والرقابة وتحسين قدرة الدولة على الإصلاح، مع ارتفاع كلفة التنازلات السياسية اللازمة للتشكيل.	اكتمال النصاب انتخاب الرئيس تكليف وتشكيل حكومة جلسة ثقة	٢

المرجع الدستوري لمسار الطوارئ ومسار تكليف رئيس مجلس الوزراء يرد في الدستور ضمن مواد الطوارئ وتشكيل مجلس الوزراء.[٥]

5 ضوابط تصميم أي توسعة لصلاحيات التصريف

أي توجه نحو تمديد حكومة تصريف الأمور اليومية مع توسعة صلاحيات يتطلب حزمة ضوابط مكتوبة قابلة للتدقيق والتنفيذ، لتقليل مخاطر التعارض الدستوري وتقليص فجوة الرقابة.

1 5 ضوابط دستورية وقضائية

أ. تحديد السند الدستوري في نص مكتوب ونشره للرأي العام مع تفسير قانوني واضح.
ب. إصدار قائمة صلاحيات مقسمة إلى مسموح ومقيد ومحظور، مع ربطها بتفسير المحكمة الاتحادية لحدود التصريف.
ج. تحديد مدة زمنية قصيرة مع آلية انتهاء تلقائي عند تشكيل حكومة كاملة الصلاحيات.
د. حصر القرارات ذات الأثر الكبير في نطاق مجلس النواب والحكومة الجديدة متى اكتمل تشكيلهما.
ه. تفسير المحكمة الاتحادية الذي حد من الاتفاقيات الدولية والقروض والتعيينات العليا والعقود الكبرى يمثل مرجعا مباشرا في هذا الباب.[٤]

2 5 ضوابط مالية واقتصادية

أ. الالتزام بآلية الصرف المؤقت وفق قانون الإدارة المالية الاتحادية عند تأخر الموازنة، مع نشر تقارير شهرية عن الإنفاق.
ب. منع توليد التزامات مالية طويلة خلال فترة التصريف من خلال قروض أو عقود كبرى، مع استثناء حالات الضرورة القصوى وبضوابط علنية.
ج. إعداد موازنة طوارئ خدمية قصيرة المدى تركز على الكهرباء والدواء والأمن الغذائي والصيانة العاجلة.
د. ربط أي توسع إنفاقي بتقدير مخاطر النفط والتمويل كما ورد في تقارير صندوق النقد الدولي.
ه. قانون الإدارة المالية الاتحادية ينظم الصرف المؤقت، وتقارير صندوق النقد الدولي تبرز مخاطر الاستدامة المالية تحت تقلب النفط.[٦٨]

3 5 ضوابط رقابية وشفافية

أ. نشر جميع القرارات ذات الأثر المالي خلال فترة التصريف ضمن بوابة بيانات مفتوحة مع تفاصيل التعاقد والكلف.
ب. تفعيل تدقيق فوري من ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة بشأن العقود والمشتريات الطارئة.
ج. إنشاء لجنة برلمانية توافقية مؤقتة لمتابعة الإنفاق الخدمي وتلقي الشكاوى وتقديم تقارير علنية.
د. ضبط تضارب المصالح وإلزام الإفصاح عن المصالح في المناقصات والشراء الحكومي.
ه. مؤشر مدركات الفساد يعكس تحديات الحوكمة، ما يزيد قيمة الضوابط الرقابية ضمن أي تمديد.[٩]

4 5 ضوابط أمنية وسيادية

أ. حصر القرارات الأمنية الكبرى ضمن توافق وطني واسع وبإطار زمني محدد، مع إلزام الإحاطة البرلمانية عند انعقاد المجلس.
ب. تجنب تغييرات قيادية واسعة ضمن مؤسسات الأمن خلال فترة التصريف إلا عند وجود ضرورة مبررة ومعلنة.
ج. تفعيل إدارة مخاطر حماية البنى التحتية للطاقة والمياه والاتصالات ضمن خطط قصيرة قابلة للقياس.
د. تفسير مجلس القضاء الأعلى حول حدود الرقابة البرلمانية على حكومة التصريف يضيف حساسية لمعيار الشفافية والضبط خلال الفترة الانتقالية.[٧]

6 لوحة مؤشرات إنذار مبكر

تحدد هذه اللوحة مجموعة مؤشرات مراقبة أسبوعية تساعد صانع القرار على تقييم اتجاه المخاطر خلال فترة التصريف أو عند دراسة التمديد، مع ربط كل مؤشر بحدود تدخل مقترحة.

1 6 لوحة المؤشرات

المؤشر	كيف يقاس	عتبة إنذار	استجابة مقترحة
نصاب جلسات انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة	عدد الجلسات المكتملة نصابا خلال شهر	جلسات متعاقبة دون نصاب	رفع مستوى التفاوض السياسي وتحديد موعد حاسم
عدد الطعون الدستورية المتعلقة بقرارات الحكومة	رصد إعلانات القضاء ومتابعة الدعاوى	تصاعد ملحوظ خلال أسابيع	مراجعة قائمة الصلاحيات وتقليص القرارات القابلة للطعن
مؤشر متأخرات السداد والالتزامات غير الممولة	بيانات وزارة المالية والديوان	ارتفاع المتأخرات أو توسعها	ضبط الإنفاق وتفعيل آلية الصرف المؤقت
استقرار الكهرباء والوقود	ساعات تجهيز وتوفر الوقود	تراجع حاد في التجهيز	توجيه موارد عاجلة للصيانة والوقود وشراء الطوارئ بضوابط شفافة
الأمن المجتمعي والاستهدافات	حوادث العنف والتهديدات ضد المؤسسات	تصاعد متزامن مع خلافات سياسية	تفعيل غرفة إدارة أزمة مشتركة وإحاطات دورية
التحفظات الخارجية حول التزامات العراق	بيانات رسمية وتصريحات دبلوماسية	تصاعد التحفظات والتجميد	تجنب التزامات طويلة وإدارة تفاوضية متدرجة

2 6 مخطط قرار مبسط لمسار التمديد

تشخيص الحاجة العامة	فحص السند الدستوري	صياغة قائمة الصلاحيات	تصميم الرقابة والشفافية	تحديد مدة وانتهاء
←	←	←	←	

3 6 الشكل التوضيحي

خريطة مرجعية لتيسير القراءة الجغرافية عند تقييم أثر القرارات على المحافظات والإقليم.

شكل 1 خريطة العراق مرجع بصري[١٠]

7 توصيات ختامية ومسارات احتواء

توصي الورقة بصياغة معالجة متدرجة توازن بين ضرورة استمرار الخدمات وبين حماية الشرعية الدستورية، عبر حزمة ضوابط مكتوبة ومعلنة، مع أولوية حسم الاستحقاقات الدستورية لتشكيل حكومة كاملة الصلاحيات.

في حال اعتماد تمديد أو توسعة ضمن مرحلة التصريف، تمثل الشفافية والإفصاح والضبط المالي والحد من القرارات الكبرى مكونات حاكمة لتقليل الطعون وتقليص فجوة الرقابة.

أ. إطلاق مسار تفاوضي محدد المواعيد ينتهي إلى انتخاب رئيس الجمهورية وتكليف رئيس مجلس الوزراء ضمن جدول زمني معلن.
ب. اعتماد قائمة صلاحيات منشورة تلتزم بتفسير المحكمة الاتحادية وتفصل القرارات التشغيلية عن القرارات الاستراتيجية.
ج. تفعيل آليات بيانات مفتوحة للعقود والإنفاق خلال فترة التصريف مع تقارير شهرية مختصرة للرأي العام.
د. حصر الالتزامات المالية طويلة الأمد ضمن الحكومة الجديدة بعد نيل الثقة وإقرار الموازنة.
ه. اعتماد لوحة مؤشرات إنذار مبكر مع فريق متابعة مختص يرفع تقارير أسبوعية إلى القيادة التنفيذية.

المراجع والروابط

١ شفق نيوز تقرير مقترح تمديد حكومة تصريف الأعمال بصلاحيات محددة 9 فبراير 2026
https://shafaq.com/en/Iraq/CF-proposes-extending-Al-Sudani-s-cabinet-for-one-year-source-reveals

٢ شفق نيوز تقرير نسخة عربية عن المقترح 9 فبراير 2026
https://shafaq.com/amp/ar/%D8%B3%DB%8C%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D9%85%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%85-%D9%85%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%AD%D8%A7-%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D9%85%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%B9%D9%85%D8%B1-%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%AA%D9%87

٣ ألترا عراق تقرير حول عدم طرح التمديد في نقاشات الإطار 10 فبراير
https://ultrairaq.ultrasawt.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D82026%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%85-%D9%8A%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%8A-%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%83-%D9%85%D9%83%D8%AB%D9%81-%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%83%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9/%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9

٤ روداو عن قرار المحكمة الاتحادية بتقييد صلاحيات الحكومة والبرلمان بعد الانتخابات 17 نوفمبر 2025 https://www.rudaw.net/english/middleeast/iraq/171120251

٥ الدستور العراقي لسنة 2005 نسخة عربية 2005 https://www.constituteproject.org/constitution/Iraq_2005?lang=ar

٦ قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم 6 لسنة 2019 نص منشور في الوقائع العراقية 5 أغسطس 2019 https://moj.gov.iq/upload/pdf/b1b77a787ebfe8f3_%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20-%20Copy.pdf

٧ مجلس القضاء الأعلى تحليل حول الرقابة البرلمانية على حكومة تصريف الأعمال 19 يناير 2026 https://www.sjc.iq/view-en.78885/

٨ صندوق النقد الدولي بيان المجلس التنفيذي لمشاورات المادة الرابعة عن العراق 8 يوليو 2025 https://www.imf.org/en/news/articles/2025/07/08/pr-25243-iraq-imf-executive-board-concludes-2025-article-iv-consultation

٩ منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد صفحة العراق 2025 https://www.transparency.org/en/countries/iraq

١٠ ويكيميديا كومنز خريطة العراق الفارغة ملف مفتوح الرخصة 2007 https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Iraq_map_blank.svg